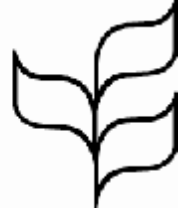


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/14/7
25 January 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الرابع عشر

نيروبي، 10-21 مايو/أيار 2010

البند 3-1-6 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي) وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

بالرغم من إدراج الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي على نطاق واسع كعنصر في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فضلا عن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فما زال الاستخدام غير المستدام في كثير من القطاعات سببا رئيسيا لفقدان التنوع البيولوجي، وأهمها الزراعة، ومصايد الأسماك، والحراجة والصيد البري. وقد واجه التنفيذ الفعال للمادة 10 من جانب أطراف كثيرة مجموعة من العقبات من بينها: غياب الإرادة السياسية ونقص القدرة البشرية والمالية اللازمة، ضمن جملة أمور، لإعداد وإنفاذ خطط الإدارة؛ وغياب الدمج والتنسيق فيما بين القطاعات المشتركة؛ وغياب فهم وتنفيذ مفهوم الإدارة التكيفية؛ والصعوبات في وضع حدود ومؤشرات لقياس التقدم المحرز، وغياب قدرات الرصد؛ والأنشطة غير المستدامة وغير المصرح بها وغير المنظمة. وفيما يتعلق تحديدا بالمادة 10(ج)، فإن الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية على المستويين الوطني والمحلي يعوقه عدم تحقيق تقدم في تأمين حصول المجتمعات الأصلية والمحلية على الأراضي والموارد البيولوجية، وعدم مشاركتها بصورة فعالة في جميع مستويات إدارة الموارد وصنع القرار. وتشير التقارير الوطنية الثالثة إلى أن أكثر من نصف عدد الأطراف المبلغة بدأت في تنفيذ مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي حتى أبريل/نيسان 2007، وأن عددا من الأطراف أشار إلى أنها أدمجت بعض المبادئ الرئيسية في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وأبلغ معظم الأطراف في تقاريرها الوطنية الرابعة عن أطر ومبادئ توجيهية للاستخدام المستدام في قطاعات محددة، مثل خطط إصدار شهادات الحراجة. وخلص الاستعراض إلى أنه من الحيوي إدخال مزيد من تحسين في إدماج شواغل التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتعزيز الروابط عبر القطاعات الاقتصادية والنظم الإيكولوجية المختلفة. فعلى سبيل المثال، تنطوي الإدارة الزراعية على تداعيات مهمة للنظم

الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، والعكس صحيح. ويؤثر الاستخدام غير المستدام للموارد البيولوجية في عوامل فقدان التنوع البيولوجي الأخرى ويتأثر بها. فعلى سبيل المثال، يضعف الاستغلال المفرط للحيوانات البرية المدارية من خلال ممارسة صيد حيوانات الأدغال من قوة المقاومة لدى النظم الإيكولوجية الحراجية وقدرتها على التكيف مع تغير المناخ، بينما يفوّض تغير المناخ قدرة الغابات على توفير السلع والخدمات، بما فيها المنتجات الحراجية من الأخشاب وغيرها من المنتجات، وخرن المياه والكربون.

التوصيات المقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن توصي مؤتمر الأطراف باعتماد قرار على النحو التالي:

إن مؤتمر الأطراف

1- يعتمد توصيات فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال، المرفق بالوثيقة الحالية، وذلك كإضافة محددة لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بالعلاقة إلى صيد الأحياء البرية في الغابات المدارية الرطبة، والذي تم تحديده كمسألة ذات أولوية في المقرر 5/9، مع الأخذ في الاعتبار المادة 10(ج) من زاوية ارتباطها بممارسات الصيد المستدامة المألوفة لأساليب عيش المجتمعات الأصلية والمحلية¹؛

2- بحث الأطراف ويدعو الحكومات الأخرى على ما يلي:

(أ) مواصلة دمج شواغل الاستخدام المستدام في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة، وإعداد أو مواصلة تحسين معايير ومؤشرات للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛ وتحديد الأهداف والمؤشرات على المستوى الوطني التي تسهم في الأهداف والمؤشرات ذات الصلة في الخطة الاستراتيجية للاتفاقية لفترة ما بعد عام 2010؛

(ب) زيادة القدرة البشرية والمالية على تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية والأحكام الأخرى ذات الصلة من الاتفاقية المتعلقة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وذلك ضمن جملة أمور، عن طريق وضع وإنفاذ خطط الإدارة؛ وتعزيز الدمج والتنسيق فيما بين القطاعات المشتركة؛ وتحسين تفعيل تعريف الاستخدام المستدام؛ وتحسين فهم وتنفيذ مفاهيم الإدارة التكيفية؛ ومكافحة الأنشطة غير المستدامة وغير المصرح بها وغير المنظمة؛

(ج) معالجة العقبات وإيجاد حلول لحماية وتشجيع الاستخدام المستدام المألوف للتنوع البيولوجي من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية، مثل ضمان الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في عملية صنع القرار وإدارة الموارد البيولوجية؛

¹ عرّف فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، عرّف صيد لحوم الأدغال (أو اللحوم البرية) على أنه حصاد الحيوانات البرية في الغابات المدارية وشبه المدارية لأغراض الطعام وأغراض أخرى، بما في ذلك استخدامها كأدوية (UNEP/CBD/LG-Bushmeat/1/2).

(د) تتقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل إشراك قطاعات مختلفة من الحكومة والقطاع الخاص (بما فيها، ضمن جملة أمور، الحراجة، ومصايد الأسماك، وإمدادات المياه، والزراعة، ومنع الكوارث، والصحة، وتغير المناخ)، بغية أخذ قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الاعتبار بالكامل في عملية صنع القرار؛

(هـ) تعزيز تطبيق نهج النظام الإيكولوجي، ولا سيما من خلال نهج الإدارة التكيفية (بما في ذلك نظم الإدارة المألوفة لدى المجتمعات الأصلية والمحلية، بالإشارة إلى المقرر 7/9 بشأن نهج النظام الإيكولوجي) والرصد المناسب، وذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تعتمد على التنوع البيولوجي وتؤثر فيه؛

(و) بالإشارة إلى برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة (المقرران 15/5 و6/9 بالإضافة إلى المقرر بشأن التدابير الحافزة² الذي سيتم اعتماده في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف) والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، إجراء استعراض وتتقيح للتدابير الحافزة والأطر الوطنية بغية تحديد التدابير التي تلحق ضرراً بالتنوع البيولوجي وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتعزيز الحوافز القائمة، وإنشاء حوافز جديدة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام؛

(ز) دعم أو تسهيل الأدوات الفعالة القائمة على آليات السوق التي تتطوي على إمكانية دعم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتحسين استدامة سلاسل الإمدادات، مثل خطط الترخيص؛

(ح) تنفيذ توصيات فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال المتعلقة بحفظ حيوانات الأدغال واستخدامها المستدام، حسب الحالة، والمرفقة بهذا المقرر؛

3- يدعو الأطراف، والحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات الأخرى إلى ما

يلي:

(أ) أن ترحب وتدعم وتشارك في مبادرة ساتوياما³ باعتبارها أداة مفيدة لمواصلة نشر المعارف، وبناء القدرات والترويج للمشاريع والبرامج من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الريفية، لصالح التنوع البيولوجي ورفاهية الإنسان؛

(ب) أن تدعو القطاع الخاص إلى اعتماد وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية والأحكام المناسبة في الاتفاقية، وذلك في الاستراتيجيات والمعايير والممارسات القطاعية ولدى الشركات، وتيسير جهود القطاع الخاص في هذا الصدد؛

4- يطلب إلى الأمين التنفيذي القيام بما يلي:

(أ) تجميع المعلومات عن تفعيل تعريف الاستخدام المستدام، ومعلومات عن فهم وتنفيذ مفهوم الإدارة التكيفية، وإتاحة هذه المعلومات للأطراف؛

² من المتوقع أن يتخذ مؤتمر الأطراف مقرراً بشأن حالات الممارسات الجيدة وذلك من مختلف الأقاليم بخصوص تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها. (انظر UNEP/CBD/SBSTTA/14/17).

³ انظر: <http://satoyama-initiative.org/en/>

(ب) عقد اجتماع، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، وشريطة توافر الموارد، لفريق الخبراء التقنيين المعني بالاستخدام المستدام يكلف فيه بتحليل التماسك فيما بين أطر السياسة العالمية والإقليمية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (وأهمها الحراجة، ومصايد الأسماك، والزراعة، بما فيها الوقود الحيوي) والأحكام ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي المتعلقة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، وأن يقدم توصيات لتحسين هذه السياسات والمبادئ التوجيهية القطاعية، وذلك في سياق تحقيق غايات وأهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية فيما بعد عام 2010، وتقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وأن يرفع تقريره إلى نظر الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع يعقد قبل الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف.

أولا - مقدمة

1- قرر مؤتمر الأطراف، في المرفق الثاني بالمقرر 10/8، إجراء استعراض متعمق للعمل بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في اجتماعه العاشر. وتعرّف المادة 2 من الاتفاقية الاستخدام المستدام بأنه: "استخدام عناصر التنوع البيولوجي بأسلوب ومعدل لا يؤديان على المدى البعيد إلى تراجع هذا التنوع، ومن ثم صيانة قدرته على تلبية احتياجات وتطلعات الأجيال الحالية والقادمة". ويدخل الاستخدام المستدام كهدف في جميع برامج عمل الاتفاقية وينعكس في هدف التنوع البيولوجي لعام 2010، بصفته الغاية 4 وله 4 أهداف متصلة به. وقد اعتمدت مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي من جانب مؤتمر الأطراف في مقرره 12/7.

2- وبناء عليه، أعد الأمين التنفيذي هذه المذكرة التي تلخص نتائج عملية استعراض اشتملت على ما يلي: (1) فحص للمعلومات المتوافرة من التقريرين الوطنيين الثالث والرابع (استنادا إلى 53 تقريرا من الأطراف حتى 1 ديسمبر/كانون الأول 2009)؛ (2) تحليل أهمية مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بالنسبة للتنوع البيولوجي؛ (3) استعراض للتعليقات الطوعية المقدمة من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية؛ (4) مشاوررة حول المقالات والتقارير العلمية عن حالة الموارد العالمية واستعمالها؛ (5) بحث نتائج الاستعراضات الأخيرة أو الجارية لعدد من برامج عمل الاتفاقية؛ (6) ونتائج أول اجتماع لفريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال، المنعقد في بوينس آيرس من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، بالتزامن مع المؤتمر العالمي للغابات. وقد ترغب الهيئة الفرعية في تزويد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف بنتائجها حول السبل والوسائل لمواصلة تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية والمبادرات ذات الصلة، بالإضافة إلى نتائجها حول تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية.

3- ويقدم القسم الثاني من المذكرة الحالية نتائج الاستعراض بالعلاقة إلى ما يلي: الاتجاهات القطاعية بخصوص الاستخدام المستدام في الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وصيد الحيوانات البرية والاتجار بها، وفي النظم الإيكولوجية للمياه الداخلية؛ والمعارف التقليدية والاستخدام المستدام؛ والتقدم التي أحرزته الأطراف في مجال الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، بما في ذلك العقبات والأولويات المستقبلية لبناء القدرات. وسوف نتاح للعلم، معلومات إضافية بالعلاقة إلى هذا الاستعراض المتعمق، بما في ذلك قائمة بالمراجع التي خضعت لاستعراض النظراء.

4- ونشرت مسودة هذه المذكرة للتعليق عليها من 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 إلى 20 ديسمبر/كانون الأول 2009 بموجب الإخطار 2009-156، وقد أدرجت التعليقات المستلمة في الأقسام الملائمة.

ثانيا - نتائج الاستعراض

ألف - الاتجاهات القطاعية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي

1- الزراعة

(أ) الاتجاهات الحالية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي والزراعة المستدامة

5- إن التنوع البيولوجي الزراعي مصطلح واسع يشمل جميع عناصر التنوع البيولوجي ذات الأهمية للأغذية والزراعة، والعناصر التي تشكل النظام الإيكولوجي الزراعي: تنوع الحيوانات واختلافاتها، والنباتات والكائنات الدقيقة، على المستوى الجيني ومستوى الأنواع والنظام الإيكولوجي، اللازمة للإبقاء على الوظائف الرئيسية في نظام إيكولوجي زراعي، وهيكله وعملياته (المقرر 5/5).

6- ويمكن التمييز بين فئتين أساسيتين للتنوع البيولوجي الزراعي: (1) المحاصيل والحيوانات المستأنسة (بما فيها الأسماك والحيوانات المائية الأخرى التي يتم إدارتها) وأقاربها البريين، والموارد الجينية الميكروبية والفطرية (ولا سيما لعمليات بعد الحصاد)؛ و(2) العناصر غير المحصودة للتنوع البيولوجي الزراعي التي تسهم في الإنتاجية الزراعية عن طريق تقديم ودعم وتنظيم خدمات النظام الإيكولوجي، وأهمها التنوع البيولوجي للتربية، والملقحات ومضادات الآفات والأمراض. ويعتمد حفظ الفئة الأولى من التنوع البيولوجي الزراعي على استخدامها الاقتصادي المستمر، بينما تعتمد الفئة الثانية على الممارسات الزراعية المستدامة.

7- تم تقييم الاتجاهات للتنوع البيولوجي الزراعي والزراعة المستدامة لعرضها لنظر الاجتماع الثالث عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/13/2 ووثائق المعلومات UNEP/CBD/SBSTTA/13/INF.1 و2 و3)، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم، وأول تقرير عن حالة الموارد الوراثية النباتية في العالم وتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. وتشمل الملاحظات ما يلي: (1) أن هناك حاجة فورية لإجراء البحوث، وبناء القدرات ومبادئ توجيهية لتحسين الإدارة من أجل الترويج للاستخدام المستدام ومعالجة مستويات الاضمحلال الجيني التي تثير القلق؛ (2) من بين 7616 سلالة من سلالات الماشية، تصنف حوالي 20 في المئة منها فقط على أنها معرضة للخطر؛ (3) أبلغت كل البلدان تقريبا، في تقاريرها القطرية المقدمة إلى الفاو أن الاضمحلال الجيني يحدث وأنه يثير قلقا شديدا، وأن السبب الرئيسي لهذا الاضمحلال الجيني للمحاصيل يتمثل في استبدال الأصناف المحلية بأصناف وأنواع محسنة ومحورة جينيا أو دخيلة والأنواع الغريبة الغازية؛ (4) إن الزراعة المكثفة وتوسعها إلى النظم الإيكولوجية الطبيعية وأهمها الغابات المدارية والأراضي الرطبة تعتبر أهم دافع مباشر لفقدان التنوع البيولوجي على اليابسة. وتتمثل الأسباب في نمو السكان، وتغير أنماط الاستهلاك (ولا سيما الاستهلاك المتزايد للحوم) والحوافز الضارة والإعانات، بما في ذلك بالنسبة للوقود الحيوي.

8- ففي السنوات من 1987 إلى 2007، زادت مساحة الأراضي الزراعية العالمية بحوالي 3 في المئة. ومع الزيادة المتوقعة في عدد السكان في العالم التي ستصل إلى حوالي 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050،

سيرتفع الطلب على المنتجات الزراعية، وستصبح أنماط الاستهلاك المتغيرة المتجهة إلى أغذية تركز بشكل أكبر على الموارد، ستصبح دافعا إضافيا مهما للتأثيرات. ويعيش أكثر من 70 في المئة من أفقر الناس في العالم في مناطق ريفية ويعتمدون في أساليب معيشتهم مباشرة على النظم الزراعية الفعالة. وفي الفترة من 1961 إلى 1999، زادت كمية محاصيل الأغذية المزروعة لكل وحدة مساحة بنسبة 106 في المئة، غير أن هذه الزيادة في فعالية استخدام الأراضي صاحبها زيادة بنسبة 203 في المئة في استعمال السماد الفوسفاتي، وزيادة بنسبة 648 في المئة في استعمال السماد النيتروجيني، وزيادة بنسبة 845 في المئة في إنتاج مبيدات الآفات. وقد دفع ذلك أيضا التوسع السريع في الري بدرجة كبيرة. فقد عززت نظم الاستزراع أربعة فقط من 24 من خدمات النظام الإيكولوجي التي تم بحثها في تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. ويبرز الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن المياه الداخلية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/3) و (UNEP/CBD/SBSTTA/14/3/Add.1) الآثار العالمية المستمرة للزراعة على توافر المياه ونوعيتها مع آثار كبيرة على التنوع البيولوجي وتشغيل النظام الإيكولوجي.

(ب) النهج والمفاهيم الإطارية لتشجيع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي

9- تعالج اتفاقية التنوع البيولوجي حفظ التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام، ضمن جملة أمور، من خلال برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الزراعي (المقرر 5/5)، الذي استعرضه مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع (المقرر 1/9).

10- ويشتمل العديد من الأطر القانونية وأطر العمل الحالية على ما يلي: خطة العمل العالمية لحفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (GPA)؛ وخطة العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية (GPA-AnGR)؛ والاستراتيجية العالمية لإدارة الموارد الوراثية الحيوانية داخل المزرعة (GSMFAGR)؛ والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA). وتعالج مبادرتان⁴ في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي متطلبات الإستدامة للملقحات والتنوع البيولوجي للتربة بينما تشجع مبادرة ثالثة على التنوع البيولوجي للأغذية والتغذية استنادا إلى مفهوم مفاده أن التغذية الواسعة النطاق ستعزز من الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

11- وبينما ينبغي الاعتراف بأن الممارسات الزراعية التقليدية المستعملة منذ قرون كثيرة تلبى التعريف الحالي "للزراعة العضوية"⁵ فقد تطورت الزراعة العضوية المعتمدة بسرعة في السنوات الأخيرة إذ بلغت أكثر من 31 مليون هكتار عبر 623,174 مزرعة فيما يبلغ مجموعه 120 بلدا حول العالم. وهناك آراء متفاوتة حول جدواها وإمكانية إنتاجيتها في المناطق التي تفتقر إلى الموارد. ويتطلب ذلك مستوى عاليا من المعرفة الإدارية، والقدرة على حماية المحاصيل من الآفات والأمراض، والالتزام بمتطلبات الإنتاج والمعالجة. ويمثل الحصول على ترخيص أهم بنود التكلفة.

⁴ انظر: <http://www.cbd.int/agro/cross-cutting.shtml>

⁵ تعرّف هيئة الدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الزراعة العضوية بأنها عبارة عن "نظام شامل لإدارة الإنتاج يروج ويعزز سلامة النظام الإيكولوجي الزراعي، بما في ذلك التنوع البيولوجي، والدورات البيولوجية والنشاط البيولوجي في التربة. ويركز على استخدام أساليب الإدارة بدلا من استخدام المدخلات غير الزراعية (...). ويتم ذلك من خلال استخدام، حيثما يكون ممكنا، الطرق الزراعية والبيولوجية والميكانيكية بدلا من استخدام المواد التخليقية، للاضطلاع بأي مهمة معينة داخل النظام".

12- ويعالج التقييم الدولي للمعرفة الزراعية والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، يعالج قضايا مثل العواقب البيئية لزيادة الإنتاجية، وآثار المحاصيل الجينية وعواقب تطوير الطاقة الحيوية. ويوصي التقييم بطائفة من الخيارات لتحقيق الإستدامة، من بينها تحسين فاعلية المغذيات والطاقة والمياه واستخدام الأراضي؛ وفهم ديناميكية التربة والنباتات والمياه؛ وزيادة تنوع المزارع؛ ودعم الأنظمة الإيكولوجية الزراعية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على مستوى الحقول والمناظر الطبيعية. وتتضمن خيارات السياسة وقف الإعانات التي تشجع على الممارسات غير المستدامة واستخدام آلية السوق وآليات أخرى لتنظيم وتوليد مكافآت للخدمات الزراعية البيئية.

13- وخلصت الوثائق الإعلامية التي أعدت تحضيراً لمدى تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وعلى الطبيعة الخاصة للتنوع البيولوجي الزراعي، خلصت إلى أن مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية تطبق عامة على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي. غير أنه لكي تصبح الخطوط الإرشادية مفيدة بدرجة أكبر، ينبغي شرحها أو تفعيلها وإيصالها على نحو محسن إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل معالجة شواغل محددة بخصوص حفظ التنوع البيولوجي الزراعي واستخدامه المستدام، ولا سيما الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، وتعزيز توفير خدمات النظام الإيكولوجي ذات الأهمية للزراعة.

14- وأبلغت معظم الأطراف في تقاريرها الوطنية الرابعة على تدبير واحد على الأقل وضعته لتشجيع الاستخدام المستدام في القطاع الزراعي. وتشمل التدابير التي تستهدف الاستخدام المستدام للموارد الوراثية في المحاصيل صياغة بروتوكول لحفظ الموارد الوراثية خارج الموقع الطبيعي، وجمع البذور وتضاعفها، وإنشاء مراكز وطنية للموارد الوراثية، وقوائم جرد للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وجمع معلومات عن تربية الموارد الوراثية لحيوانات المزرعة، والتربية التشاركية للنباتات. وتشمل التدابير التي تستهدف الزراعة المستدامة ما يلي: الترويج للزراعة العضوية، وإعداد قائمة لقياس قدرة الأراضي الزراعية على توفير موائم مناسبة للفقرات الأرضية، وبرامج لاستهداف التلوث الزراعي، وتعزيز القدرات العلمية والتقنية من خلال إجراء البحوث، والترويج لأساليب زراعية فعالة من الوجهة الإيكولوجية، والترويج للمعايير الزراعية البيئية وتدابير الامتثال المرتبطة بها (الظروف الزراعية والبيئية الطيبة (GAEC)، ومتطلبات الإدارة القانونية (SMR))، وصياغة تعريف تشغيلي للزراعة المستدامة.

15- وقد عرّفت بعض الأطراف مؤشرات لقياس الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي. وتشمل هذه تطبيق معدل الكيميات الزراعية، ومساحة الأراضي الزراعية الخاضعة للممارسات ذات الوعي البيئي أو التي تساند التنوع البيولوجي، ونسبة المياه العذبة الموجودة في حالة إيكولوجية جيدة، ومعايير ترخيص الوقود الحيوي المستدام، وتوازن النيتروجين. غير أن أطرافاً قليلة أبلغت عن تدابير لرصد هذه المؤشرات.

2- الغابات

(أ) الاتجاهات الحالية للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للغابات

16- تم تقييم الاتجاهات للتنوع البيولوجي للغابات والإدارة المستدامة للغابات لنظر الاجتماع الثالث عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/13/3 ووثائق المعلومات

الرئيسية UNEP/CBD/SBSTTA/13/INF/5 و6 و7 و8 و9 و10). ويحدث فقدان التنوع البيولوجي للغابات بمعدل مفرع. وما زالت إزالة الغابات وتدهورها، بما في ذلك تشتيت الموائل وتحويل الغابات الأولية إلى أنواع أخرى من الغابات، ما زالت الأسباب الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي للغابات. وتقع كثير من الدوافع لإزالة الغابات خارج سيطرة قطاع الغابات، ولكنها تحدث بسبب الأنشطة في قطاعات أخرى، ولا سيما الزراعة، والنقل، والطاقة، والتعدين. وخلص الاستعراض المتعمق إلى أن تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للغابات يواجه صعوبات بسبب طائفة من العقبات، تشمل عدم إدماج شواغل التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ونقص القدرات البشرية والمالية.

17- ويشير آخر تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة عن حالة الغابات في العالم إلى أن إزالة الغابات تحدث بمعدل 13 مليون هكتار سنويا تقريبا. ويقدر التقرير أن 6 ملايين هكتار من الغابات التي تضيع كل عام هي من الغابات الأولية،⁶ وهي غنية بشكل استثنائي بالتنوع البيولوجي. ويتعرض للخطر 40 في المئة من الغابات الأولية الباقية بشكل متزايد من جراء الأنشطة البشرية، مثل قطع الأشجار والتوسع الزراعي. وبينما يحدث أغلب فقدان للغابات الأولية في المناطق المدارية، فإن قطع الأشجار في الغابات المعتدلة والشمالية يشكل هو الآخر مسألة تثير القلق. وفي السنوات الأخيرة، أدى زرع الغابات واستعادتها والتوسع الطبيعي للغابات إلى التعويض جزئيا عن الضياع الشامل لمناطق الغابات، وخصوصا في أوروبا وآسيا.

18- ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك المنتجات الخشبية (الخشب المستدير، والخشب المنشور، ولب الخشب والورق) طوال السنوات الثلاثين القادمة. ومن الوجهة العالمية، وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يرتفع الطلب على الخشب المستدير الصناعي بنسبة تتراوح بين 50 و70 في المئة. ونتيجة للطلب المتزايد، زادت مساحة المزارع الحرجية المدارية بأكثر من النصف بين السنوات 1995 و2005 لتصل إلى 67 مليون هكتار، وذلك أساسا في آسيا. وقد زادت أيضا المزارع الحرجية في المناطق الشمالية والمعتدلة ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ويمثل استخدام أنواع قليلة نسبيا من الأشجار في المزارع الحرجية والغابات الطبيعية المعدلة، يمثل مسألة تثير القلق بالنسبة لعدد من الأنواع التي تعتمد على الغابات، وبالنسبة لقدرة النظام الإيكولوجي على المقاومة.

19- والجدير بالذكر أن قطع الأخشاب غير المشروع وقطع المنتجات الحرجية غير المشروع يقوّض بشدة الجهود الوطنية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات في كثير من البلدان. إذ تخسر الحكومات، وأكثرها في البلدان النامية، حوالي 15 مليار دولار سنويا لعدم تحصيل الضرائب والإتاوات. وتوحي التقديرات الأخيرة إلى أن حوالي 15 في المئة من التجارة الدولية للخشب المستدير ربما تنشأ من مصادر غير شرعية. وغالبا ما تتعرض أنواع الأشجار النادرة والأنواع ذات القيمة العالية للمنتجات الخشبية والمنتجات الحرجية غير الخشبية، تتعرض لخطر الإنقراض على المستوى المحلي أو الإقليمي.

20- ويشير تقدير حديث للمنظمة الدولية للأخشاب المدارية إلى أن 7 في المئة من إنتاج الغابات الطبيعية في البلدان المدارية يتم إدارتها بطريقة مستدامة. وبالنسبة للبلدان النامية، تشير التقديرات إلى أن 6 في المئة من

⁶ غابات من أنواع متوطنة، لم تضرب العملية البيئية بها بدرجة كبيرة (منظمة الأغذية والزراعة، تقييم حالة الموارد الحرجية في العالم، 2005).

الغابات على الأقل تدرج في أحد أشكال خطط الإدارة الوطنية المعتمدة على الأقل لمدة 5 سنوات. ولاحظ تقرير حالة الغابات في العالم لعام 2007 أن 100 بلد حاول إدارة موارده الحرجية بطريقة أكثر شمولية من خلال استعمال برامج وطنية للغابات. ولذلك يبدو أن كثيرا من البلدان يتخذ خطوات لتشجيع الاستخدام المستدام لموارده الحرجية.

(ب) النهج والمفاهيم الإطارية لتشجيع الإدارة المستدامة للغابات

21- تعالج اتفاقية التنوع البيولوجي حفظ التنوع البيولوجي للغابات واستخدامه المستدام من خلال برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات (المقرر 22/6). واستعرض مؤتمر الأطراف، في اجتماعه التاسع برنامج العمل واعتمد مجموعة جديدة من الأولويات لتنفيذه، تشمل ما يلي: الاستعمال غير المنظم وغير المستدام لمنتجات وموارد الغابات (بما في ذلك الصيد غير المستدام لحيوانات الأدغال والتجارة في لحومها وآثارها على الأنواع غير المستهدفة)، وتغير المناخ، والتصحر، وزحف الصحراء، والتحويل غير المشروع للأراضي، وتجزئة الموائل، والتدهور البيئي، وحرائق الغابات، والأنواع الغريبة الغازية (المقرر 5/9).

22- واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ديسمبر/كانون الأول 2007، القرار 98/62 بخصوص صك غير ملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات (أو "صك الغابات")، الذي يصف الإدارة المستدامة للغابات باعتبارها "مفهوما ديناميكيا آخذا في التطور، يهدف إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات بجميع أنواعها وتعزيز هذه القيمة، حتى تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة". وعرف القرار أيضا العناصر المواضيعية السبعة للإدارة المستدامة للغابات على النحو التالي: (1) نطاق الموارد الحرجية؛ (2) التنوع البيولوجي للغابات؛ (3) صحة الغابات وحيويتها؛ (4) الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية؛ (5) الوظائف الوقائية للموارد الحرجية؛ (6) الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للغابات؛ و(7) الإطار القانوني والمؤسسي والمتعلق بالسياسات.

23- وأثار الفريق الثاني للخبراء التقنيين المخصص للتنوع البيولوجي وتغير المناخ التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، في تقريره الختامي،⁷ أثار شواغل بصدد إمكانية تطبيق الإدارة المستدامة للغابات على تنفيذ الجهود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لتخفيض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات في البلدان النامية (REDD-plus). وبالإشارة إلى المقرر 5/9 الصادر عن اتفاقية التنوع البيولوجي، تدعو الحاجة إلى المزيد من شرح للصلات بين الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للغابات والإدارة المستدامة للغابات، ولا سيما بخصوص الغابات الأولية.

24- وتتضمن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات معايير ومؤشرات عملية مونتريال، والمؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا، والمعايير والمؤشرات داخل البلدان، مثل تلك التي تشكل الأساس لمعيار هيئة ترخيص المعايير الكندية للإدارة المستدامة للغابات.

25- وأعدت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة "المبادئ التوجيهية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في غابات إنتاج الأخشاب المدارية" وقاما بتجربتها ميدانيا. وتهدف المبادئ

⁷ يتاح في السلسلة التقنية رقم 41 الصادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي بعنوان: "الصلة بين التنوع البيولوجي والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء التقنيين المعني بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ"، (انظر: www.cbd.int/ts)

التوجيهية إلى مساعدة أصحاب المصلحة المهتمين بالغابات في تخفيض تأثيراتهم على التنوع البيولوجي في غابات إنتاج الأخشاب المدارية، ويمكن، في كثير من الأحوال، تطبيقها بالمثل على أنواع أخرى من النظم الإيكولوجية للغابات.

26- ويمكن أن يكون مخططات إصدار شهادات الحراجة، عند تصميمها والاتفاق عليها وتنفيذها بطريقة مناسبة، أن تكون أدوات مفيدة في تحقيق حفظ التنوع البيولوجي. وأشارت عدة أطراف في تقاريرها الوطنية الثالثة والرابعة إلى زيادات في المساحات التي تشملها مخططات إصدار شهادات الحراجة، بما في ذلك نظم الترخيص الوطنية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، أنشأت الجمهورية التشيكية نظاما لإصدار شهادات الحراجة على أساس الخطة الأوروبية لإصدار شهادات الحراجة، وصممت ماليزيا شهادة لإدارة الغابات تستند إلى المعايير والمؤشرات الماليزية للإدارة المستدامة للغابات لعام 1994. وأبلغت إستونيا أن لديها أكبر مساحات خاصة للشهادات الحرجية المعتمدة في أوروبا الشرقية، وأبلغت جنوب أفريقيا أن 80 في المئة من مزارعها الحرجية يتم إدارتها وفقا لمعايير إصدار شهادات الحراجة.

27- وذكرت كل الأطراف تقريبا في تقاريرها الوطنية الرابعة، أنها تنفذ تدابير لتشجيع الاستخدام المستدام في القطاع الحرجي، على سبيل المثال من خلال مفهوم الإدارة المستدام للغابات. وتشمل التدابير المبلغ عنها برامج إدارة الغابات على مستوى المجتمع، وسياسات واستراتيجيات لإدارة القطاع الحرجي (مثل السياسات الوطنية للغابات ورموز القطاع الحرجي)، وخطط إدارة الغابات، ورصد حصد الأخشاب، ومعالجة قطع الأشجار غير القانوني في الغابات، والمناطق المحمية ومناطق محميات الغابات، وحصص القطع، واستعمال مختلف معايير إصدار الشهادات وإعداد معايير وطنية لإصدار الشهادات من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وتقييمات الأثر البيئي، وإنشاء الوعي العام، وشبكات حفظ جينات الغابات، وإنتاج أو استعمال المبادئ التوجيهية لمزارع الغابات، ومبادرات البحوث في مجال منتجات الغابات.

28- وعرف بعض الأطراف مؤشرات لقياس الاستخدام المستدام للغابات. وتشمل هذه النسبة المئوية للغطاء الحرجي، ومساحة الغابات التي يتم إدارتها بطريقة مستدامة بالنسبة إلى المساحة الكلية للغابات، وعدد الغابات التي يديرها المجتمع، ومساحة الغابات الجاري إصدار شهادات لها، ووجود خطة وطنية للقطاع الحرجي، وعدد خطط إدارة الغابات. وتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذه المؤشرات إلى منظمة الأغذية والزراعة من خلال تقييم الموارد الحرجية لعام 2010.

3- مصايد الأسماك

(أ) الاتجاهات الحالية للاستخدام المستدام لمصايد الأسماك

29- يعاني التقييم العلمي لاتجاهات إستدامة مصايد الأسماك في المياه الداخلية من نقص البيانات وقلة المحصول من عمليات الصيد في المياه الداخلية التي تعتبر على نطاق واسع أنها أقل من قيمتها الحقيقية ولا سيما أنها لا تعكس الطبيعة الواقعية لمصايد الأسماك صغيرة الحجم، والتي يمكن أن تكون حيوية بالنسبة للأمن الغذائي المحلي. ووفقا للبيانات الفعلية، زاد محصول صيد الأسماك من المياه الداخلية بشكل طردي، وهناك أمثلة قليلة على تدهور مصايد الأسماك، مع وجود بعض الأرصد السمكية، وخصوصا في أمريكا اللاتينية، التي ما زالت تستغل استغلالا طفيفا. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، يمكن تنمية مصايد الأسماك في المياه الداخلية بشكل

أكبر. غير أن التعميم يحجب الاختلافات الإقليمية والمحلية حيث تم الإبلاغ عن حدوث حالات تدهور على نطاق واسع. وتظهر آثار الصيد بوضوح على كثير من الأنواع في المياه الداخلية، ولكن الآثار على الإنتاج الكلي تكون غير معروفة في أغلب الأحوال؛ ومعظم مصايد الأسماك في المياه الداخلية متعددة الأنواع، ولا يتم تسجيلها في أغلب الحالات. واعترف معظم الخبراء أيضا بأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تصنيف آثار صيد الأسماك على الموارد مقابل آثار تدهور البيئة (وهي مشكلة أكبر بكثير في المياه الداخلية عنها في المحيطات). ونتيجة لذلك، لم يتم تقييم اتجاهات مصايد الأسماك المستدامة في المياه الداخلية بطريقة صحيحة على الرغم من أهمية هذا القطاع الفرعي.

30- تناول الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية بالبحث حالة واتجاهات مصايد الأسماك في هذه المناطق (انظر مذكرة الأمين التنفيذي عن الاستعراض المتعمق لتنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (UNEP/CBD/SBSTTA/14/4 و UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/2)). وكان صيد الأسماك أهم عامل مباشر لتغيير وفقدان التنوع البيولوجي في هذه المناطق في السنوات الخمسين الماضية، وما زالت هناك بعض المسائل الخطيرة التي تتعلق باستدامة الكثير من الأرصد السمكية. ويوحى استقصاء عالمي أجري مؤخرا بأن أساليب إدارة مصايد الأسماك في العالم أجمع تقل كثيرا عن المبادئ التوجيهية الدولية للحد من آثار الصيد المفرط. وقد أعدت بلدان قليلة أساسا علميا قويا لتوصيات الإدارة وعمليات شفاقة وتشاركية لتحويل هذه التوصيات إلى سياسات، مع ضمان الامتثال للوائح التنظيمية. وتوحي الدراسة بأن تحويل المشورة العلمية إلى سياسة، من خلال عملية تشاركية وشفافة، يمثل أساسا لتحقيق استدامة مصايد الأسماك، بغض النظر عن الخصائص الأخرى لمصايد الأسماك.

31- وقد سجلت تربية الأحياء المائية في العالم نموا كبيرا في السنوات الخمسين الماضية. وتشير التقارير إلى ارتفاع الإنتاج من أقل من مليون طن في أوائل الخمسينيات إلى 51.7 مليون طن في عام 2006، بقيمة تبلغ 78.8 مليارات دولار أمريكي. وتجري معظم أنشطة تربية الأحياء المائية من الأسماك والقشريات والرخويات في المياه الداخلية (بنسبة 61 في المئة من حيث الكمية و53 في المئة من حيث القيمة). وتسهم تربية الأحياء البحرية بنسبة 34 في المئة من الإنتاج وبنسبة 36 في المئة من القيمة الإجمالية. وتجرى حاليا تقييمات لاتجاهات الموارد الجينية المستخدمة في تربية الأحياء المائية غير أنه من المرجح أن تكون مماثلة لتقييمات الماشية (أي أن التركيبة الوراثية تأتي من مجموعة جينية محدودة). وتتضمن التأثيرات البيئية المرتبطة بتربية الأحياء المائية ما يلي: المنافسة على المكان؛ والتلوث من المغذيات والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية؛ وأسماك التربية الهاربة من المزارع، التي يمكن أن تصبح غازية وتنتشر الأمراض؛ والمساهمة في الصيد المفرط لمصايد الأسماك البرية، نظرا لإطعام كثير من الأنواع المستزرعة موارد برية. وفي بعض الحالات، كانت التداعيات شديدة، مثل التوسع في مزارع الإربيان في جنوب شرق آسيا الذي أدى إلى تدمير غابات المنغروف والأراضي الرطبة ذات الأهمية الحيوية في مكافحة الفيضانات وأهميتها كموئل للحياة البحرية البرية، بما فيها الكائنات البحرية المهمة لمصايد الأسماك.

(ب) النهج والمفاهيم الإطارية لمصايد الأسماك المستدامة في المياه البحرية والساحلية

32- تعالج اتفاقية التنوع البيولوجي حفظ النظم الإيكولوجية للمياه البحرية والساحلية واستخدامها المستدام من خلال جملة برامج منها برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (المقرر 5/7، المرفق الأول).

ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995 الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، والتي اعتمدها أكثر من 170 عضواً من أعضاء المنظمة، هي مدونة طوعية وتهدف إلى أن يعتمد جميع أصحاب المصلحة نهجاً أكثر استدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في المياه الداخلية والمحيطات. وتتكون المدونة من مجموعة من المبادئ والأهداف وعناصر العمل. واستعرضت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك كنهج قطاعي للإدارة الرشيدة، وقامت بالترويج له. وفي المناطق الساحلية، تم تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي عادة من خلال مبادرات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)، وهي عملية تشاركية لصنع القرار من أجل منع ومراقبة والتخفيف من الآثار الضارة لأنشطة الإنسان في البيئة البحرية والساحلية، وللمساهمة في استعادة المناطق الساحلية المتدهورة. وأعد مجلس الإشراف البحري، الذي أنشئ في عام 1999، معايير وتراخيص لمصايد الأسماك المستدامة، وتتبع الأغذية البحرية على أساس تقييمات من أطراف ثالثة مستقلة يجريها فاحصون معتمدون.

33- وتشمل المبادرات الوطنية المبلغ عنها في التقارير الوطنية الرابعة ما يلي: المبادئ التوجيهية التي أصدرتها أستراليا من أجل الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك من الواجهة الإيكولوجية؛ ونفذت مديرية مصايد الأسماك النرويجية خطة عمل تتكون من 30 بنداً لخفض عدد الكائنات البحرية الهاربة على نطاق واسع؛ وتم تكليف مجلس مصايد الأسماك السويدي بمهمة حكومية تتمثل في تفعيل مفهوم الاستخدام المستدام حتى يمكن استعماله في قطاع صيد الأسماك، مما يؤدي بالتالي إلى دمج المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في هذا القطاع. وأشار معظم الأطراف في تقاريرها الوطنية الرابعة إلى تدابير تتعلق بالاستخدام المستدام في قطاع صيد الأسماك. وتضمنت هذه التدابير وضع قواعد وحصص لأنواع معينة، وإنشاء مناطق محمية بحرية، ووضع مبادئ توجيهية للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك من الواجهة الإيكولوجية، وحظر الصيد في مناطق التربية وفي أوقات معينة وحظر استخدام منتجات سمية ومحركات سمية، ومدونات سلوك وطنية لعمليات الصيد الرشيد، ووضع نظم تراخيص الصيد، وبرامج بحوث أفيانوغرافية وتربية الأحياء المائية، ووضع أحكام لأنواع معدات الصيد الواجب استعمالها، وفرض حدود على عدد السفن، وإنفاذ الإشراف على صيد الأسماك، وخطط إدارة مصايد الأسماك، وبرامج تشاركية لصيد الأسماك.

34- وأبلغ بعض الأطراف، في تقاريرها الوطنية وفي التقارير الطوعية بشأن تنفيذ برنامج العمل للتنوع البيولوجي البحري والساحلي (قدم 14 تقارير)، عن وضع واعتماد سياسات شاملة لتربية الأحياء البحرية. وتشمل هذه استراتيجيات التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية الأوروبية، التي تشجع على نهج متكامل بخصوص أساليب الاستزراع، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام الموارد الطبيعية والحوكمة، وإطار سياسة كندا لتربية الأحياء المائية الذي يتضمن مجموعة من المبادئ لضمان دعم الإجراءات للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية. وبالرغم من عدم توافر بيانات كمية، تشير المعلومات المقدمة من الأطراف في التقارير الطوعية إلى أن هناك اتجاهاً متزايداً نحو التخطيط المكاني المنتظم في جميع استعمالات البيئة البحرية والساحلية، بما في مجال تربية الأحياء البحرية.

(ج) النهج والإطارات المفاهيمية لتشجيع الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية

35- يعالج الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية للمياه الداخلية، ضمن جملة أمور، من خلال برنامج العمل بشأن المياه الداخلية (المقرر 4/7، المرفق). ويخضع هذا البرنامج حالياً لاستعراض متعمق، وقدمت تفاصيل عن

هذا الموضوع في مذكرة من الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/SBSTTA/14/3) وفي وثيقة معلومات أساسية. فالاستخدام المستدام موضوع معقد في برنامج العمل هذا. وقد عولج الاستخدام المباشر للتنوع البيولوجي جزئياً في مصائد الأسماك في المياه الداخلية (انظر الأقسام 3 (أ) و (ب) أعلاه). ولكن الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية والخدمات التي تقدمها هو من بين المسائل الأكثر تعقيداً. ويلاحظ الاستعراض في معظم الحالات أن اتجاهات إيصال خدمات النظام الإيكولوجي تشير عموماً إلى تراجع الخدمات بسبب العوامل المرتبطة بممارسات استخدام الأراضي والمياه. وترد مناقشة أخرى، تشمل العلاجات المقترحة في الوثائق السالفة الذكر.

4- الصيد البري والاتجار بالحيوانات البرية

(أ) الاتجاهات الحالية للاستخدام المستدام للحيوانات البرية

36- تقدر إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أن 1.2 مليار نسمة يعيشون في فقر مدقع (بدخل يقل عن دولار أمريكي يومياً)، وأن 150 مليون منهم (13 في المئة) يعتمدون على الحيوانات البرية كعنصر رئيسي لإعاشتهم. ويرجع ذلك جزئياً إلى قربهم من موارد الحيوانات البرية ولكنه يرتبط أيضاً بضعف إمكانيات الحصول على موارد بديلة.

37- ويمثل الصيد من أجل الغذاء في الغابات المدارية واحدة من المسائل المعقدة لوجود دليل قوي يظهر أن نطاق الصيد الذي يحدث في هذه المناطق يعرض كثيراً من الأنواع في الغابات المدارية لخطر فعلي، نظراً لأن استنفاد الحياة البرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي وسبل العيش لكثير من السكان في مناطق الغابات المدارية. فعلى سبيل المثال، يوفر الصيد ما نسبته 30 إلى 80 في المئة من نسبة البروتين الكلية التي تحصل عليها الأسر الريفية في أفريقيا الوسطى.

38- وتستعرض وثيقة إعلامية بعنوان "حفظ الموارد المستندة إلى الحياة البرية واستخدامها المستدام: أزمة حيوانات الأدغال" المتاحة تحت رقم 33 في السلسلة التقنية الصادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي، تستعرض المؤلفات التي تعالج استدامة الصيد في الغابات المدارية. ويشير التقرير إلى أن أكثر من نصف الأنواع المشمولة بالبحث يتم صيدها بطريقة غير مستدامة، مما يثير شواغل متزايدة بشأن استقرار النظام الإيكولوجي، والأمن الغذائي، وأساليب العيش للمجتمعات الأصلية والمحلية. واعتمد فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال، التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، والذي انعقد من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، اعتمد مجموعة من التوصيات استكمالاً للمقرر 5/9، وطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم توصياته إلى الهيئة الفرعية في اجتماعها الرابع عشر، من خلال الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام. وترد هذه التوصيات في المرفق بالوثيقة الحالية؛ ويتاح التقرير الكامل في الوثيقة UNEP/CBD/LG-Bushmeat/1/2.

39- يعتبر استخدام الأحياء البرية للاتجار بها نشاطاً اقتصادياً رئيسياً: وتقدر الشبكة الدولية لرصد التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC) أن قيمة التجارة الدولية المشروعة بالأحياء البرية بلغت وحدها حوالي 300 مليار دولار أمريكي في عام 2005، استناداً إلى قيم الواردات المبلغ عنها. ويستبعد ذلك الأحجام الكبيرة للاتجار المحلي. ويتكون الإتجار بالأحياء البرية أي بيع أو مبادلة يقوم بها الناس لموارد برية من الحيوانات والنباتات، بما فيها الأدوية، والغذاء، وأدوات الزينة والأثاثات، والملابس، والحيوانات المستأنسة/الهوايات، ونباتات الزينة، والتصنيع والبناء. وبينما حقق بعض المجتمعات والبلدان نجاحاً كبيراً في إدارة وتنظيم استعمال مواردها من

الأحياء البرية، إلا أن نسبة ضخمة من الإتجار بالأحياء البرية ما زال يظهر عدم الإستدامة وغالبا ما يكون غير مشروع.

(ب) النهج والمفاهيم الإطارية لتشجيع الاستخدام المستدام للأحياء البرية

40- أوردت اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، التي تنظم الإتجار الدولي بالأنواع المعرضة للانقراض، قائمة بحوالي 5000 نوعا من الحيوانات البرية و28000 نوعا من النباتات البرية في مرفقاتها الثلاثة. وفي كثير من الحالات، أدت الضغوط المتعلقة بالاستخدام المفرط من الصيد إلى إدراج أنواع من الحيوانات في المرفقات. وبالرغم من أن قرارات الاتفاقية اتخذت في ضوء شواغل الحفظ، فقد أعطي مؤخرا اهتمام متزايد لآثار بعض هذه القرارات على أساليب عيش الشعوب المحلية، وظهر التزام لتحديد ما إذا كانت هذه القرارات المدفوعة بشواغل الحفظ سيكون لها تأثيرات سلبية غير مقصودة على الشعوب الفقيرة.

41- وتساعد مبادرة التجارة البيولوجية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) البلدان النامية في صياغة وتنفيذ البرامج الوطنية للتجارة البيولوجية. وترتكز المبادرة على البلدان الغنية بالتنوع البيولوجي والتي تهتم بحكوماتها بوضوح بتنمية القدرات الوطنية على الترويج للتجارة البيولوجية. ومنذ عام 2003، استضافت المبادرة أيضا برنامج تيسير التجارة في الموارد البيولوجية (BTFP) الذي يركز على تعزيز الإدارة المستدامة للموارد البيولوجية، وتطوير منتجاتها، وعمليات أخرى لتعزيز قيمتها وتسويقها.

42- وتشمل المبادئ التوجيهية والأطر الأخرى ذات الصلة منشورا أصدرته منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع المجلس الدولي للصيد وحفظ الحياة البرية (CIC) بعنوان: "مبادئ لوضع قوانين الإدارة المستدامة للأحياء البرية"،⁸ الذي يشرح مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في سياق قوانين الصيد. ويستند الميثاق الأوروبي للصيد والتنوع البيولوجي⁹ إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية ونهج النظام الإيكولوجي في الوصول إلى 12 مبدأ من مبادئ الميثاق الأساسية التي تقدم مبادئ توجيهية لهيئات التنظيم والممارسين بهدف ضمان ممارسة الصيد والسياحة لغرض الصيد في أوروبا بطريقة مستدامة.

43- وأصدرت الشبكة الدولية لرصد التجارة بالحياة البرية (TRAFFIC) والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة تقريرا يعالج كيفية خفض المجتمعات للمخاطر التي يفرضها الإتجار بالأحياء البرية.¹⁰ وتشمل المقترحات ما يلي: (1) إنشاء أنظمة مناسبة للملكية والحيازة بالنسبة للأحياء البرية؛ (2) استعمال الإنتاج المحصور أو شبه المكثف لتخفيض الضغوط على الموارد البرية؛ (3) استعمال عمليات إصدار الشهادات لتعريف سلع الأحياء البرية التي تشتق بطريقة مستدامة والترويج للإدارة المستدامة مع توليد عوائد أفضل للمنتجين الفقراء؛ و(4) تقصير مدة وتعقد سلاسل الاتجار الدولي بالأحياء البرية.

⁸ المنشور رقم 3 من السلسلة التقنية الصادرة عن المجلس الدولي للصيد وحفظ الحياة البرية.

⁹ الطبيعة والبيئة رقم 180، مجلس أوروبا، 2008.

¹⁰ د. روي، (2008)، الإتجار بالطبيعة. تقرير مع دراسات حالة، عن مساهمة إدارة الإتجار بالأحياء البرية في إستدامة أساليب العيش والأهداف الإنمائية للألفية. الشبكة الدولية لرصد التجارة بالحياة البرية والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة، الصفحة 84.

44- وذكر معظم الأطراف في تقاريرها الوطنية الرابعة تدابير تتعلق بالاستخدام المستدام للأحياء البرية. وذكر جميع الأطراف تقريبا تنفيذ اتفاقية CITES. واشتملت تدابير أخرى على حظر استعمال بعض الأنواع أو صيدها، ولا سيما الأنواع البرية والمعرضة للانقراض، وقواعد للصيد، ونظم إصدار الشهادات أو التراخيص للالتجار بأنواع النباتات أو الحيوانات البرية، وخطط إدارة الاتجار بالأحياء البرية، وحصص للأحياء البرية، وقواعد بشأن مواعيد الصيد أو حجم العينات، وتقييمات الأثر البيئي، وزيادة توعية المديرين والمنتجين والتجار والمستهلكين بحماية النباتات والحيوانات البرية، والتدريب على الإنفاذ وتدريب مسؤولي الجمارك، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات (FLEGT)، واستقصاءات رصد الأنواع لتعزيز معدل الاسترداد، وتعزيز إنفاذ اتفاقية CITES.

45- وتتضمن المؤشرات المستخدمة لقياس الاستخدام المستدام للأحياء البرية، حسبما أبلغت الأطراف، عدد الأنواع وكمية النباتات المستوردة/المصدرة، وعدد التراخيص/الشهادات والاتفاقات البيئية المفسرة، وعدد تدابير الإشراف والمراقبة والتدابير التشريعية.

باء - المعارف التقليدية والاستخدام المستدام

46- طلب مؤتمر الأطراف في المقرر 13/9 ألف، الفقرة 4 بخصوص المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، إلى الأمين التنفيذي أن يواصل جمع دراسات الحالة، وتحليل الأعمال المتعلقة بالمادة 10(ج)، ورفع تقارير عنها، وتقديم المشورة إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السادس عن كيفية مواصلة تطوير وتنفيذ هذه الأحكام على سبيل الأولوية. ويرد ملخص لهذه المشورة في مذكرة أعدها الأمين الأمين التنفيذي (UNEP/CBD/WG8j/6/2/Add.1) للاجتماع السادس للفريق العامل المنعقد في مونتريال في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وأبرزت المذكرة النقاط التالية، ضمن جملة أمور، المتعلقة بمواصلة الجهود لحماية وتشجيع الاستخدام المألوف:

(أ) ترتبط ممارسات الاستخدام المألوف بشكل وثيق بالمعارف التقليدية، إذ أن اكتساب هذه الممارسات وحفظها وتطبيقها يتم في أوضاع ميدانية، ويتم نقلها ونشرها شفويا. وغالبا ما تسترشد الممارسات المتعلقة باستخدام الموارد البيولوجية بالأنظمة العرفية، والمدونات الأخلاقية، والمعايير الأخلاقية، والجزئات المحددة التي تساعد في تشجيع الإستدامة؛

(ب) وأهم مسألتين تتعلقان بالإنصاف وتواجهان الأطراف في الاتفاقية بالعلاقة إلى المادة 10(ج)، هما توفير إمكانية الحصول على الأراضي والموارد، وإشراك المجتمعات الأصلية والمحلية في عملية صنع القرار وإدارة هذه الموارد؛

(ج) يعتمد الاستخدام المألوف على إقامة توازن بين جانبيين متكافئين هما: الحصول على الأراضي والموارد التقليدية، وإدارة هذه الموارد بطريقة تؤمن الإشراك الكامل للمجتمعات الأصلية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. وتتطوي خيارات الإدارة التي تفوض السلطة إلى المجتمعات الأصلية والمحلية على أكبر الإمكانيات لتحقيق الاستخدام المستدام المألوف على الأجل الطويل.

(د) يمكن تهيئة الحصول على الأراضي والموارد البيولوجية طبقا لمجموعة من الآليات الممكنة، بما فيها حيازة الأراضي، والاعتراف بالمناطق المحمية الأصلية و/أو المجتمعية، والحصول الخاص، والحصول العام.

ومن المهم التشديد على أن الاعتراف بحياسة الأراضي التقليدية احترام هذه الحيازة هو أكثر الوسائل فاعلية، لأنه يضمن الحصول المأمون وطويل الأجل على الأراضي والموارد البيولوجية ويسمح بتخصيص الموارد واستخدامها استناداً إلى المعارف والممارسات التقليدية؛

(هـ) هناك حاجة إلى إيجاد توازن بين احتياجات الحفظ، وحماية الأنواع، وحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في الاستفادة من استخدام الأنواع. ويجب إشراك المجتمعات الأصلية والمحلية ومشاركتها بفاعلية في جميع مستويات إدارة الموارد، ويجب أن تستجيب الحكومات الوطنية إلى طلبات المجتمعات الأصلية؛

(و) إن الإدارة المألوفة من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية للأراضي التقليدية يكمل نهج النظام الإيكولوجي بدرجة عالية (وخصوصاً المبدأين 1 و2) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية (وخصوصاً المبدأ 2). ويمكن للاعتراف بحقوق الاستخدام المألوف أن يفيد جهود الحفظ، بينما قد يهدد عدم الاعتراف بحقوق الاستخدام المألوف قد يهدد التنوع البيولوجي.

جيم - تقارير عن تطبيق الأطراف لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية

47- ويشير موجز للمدخلات بشأن الاستخدام المستدام ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في التقارير الوطنية الثالثة والرابعة (72 تقريراً وطنياً رابعاً تم استلامها حتى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2009) إلى ما يلي:

(أ) أن كل الأطراف المبلغة تقريباً أدرجت الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية كهدف في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي. وأبلغ عدة أطراف إدماج اعتبارات الاستخدام المستدام في التشريعات، بما في ذلك القوانين البيئية والتشريعات لقطاعات محددة، مثل مدونات مصائد الأسماك ومدونات القطاع الحرجي. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت جميع الأطراف أنها أدمجت الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية في أطر السياسة بالنسبة لواحد على الأقل من القطاعات التالية: الزراعة، الغابات، مصائد الأسماك، السياحة، وصيد الأحياء البرية والتجارة؛

(ب) أن حوالي 25 في المئة من الأطراف المبلغة وضعت مؤشرات ملموسة لقياس الاستخدام المستدام. وتتضمن هذه المؤشرات: عدد ملاجئ الأسماك؛ وعدد انتهاكات قوانين الغابات أو مصائد الأسماك؛ وعدد الأنواع التي يتم تصديرها؛ والحجم الكلي للأرصدة الباقية والزيادة السنوية فيها (حجم جميع الأشجار التي تنمو في منطقة معينة من الأراضي)؛ والبصمة الإيكولوجية؛¹¹

(ج) وفقاً للتعليقات في التقارير الوطنية الثالثة، فإن أكثر من 50 في المئة من الأطراف المبلغة بدأت تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية بينما 26 في المئة منها ما زالت تنتظر في تطبيقها؛

(د) إن أربعة أطراف قدمت معلومات طوعية عن مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية. ويشير التقرير الوطني الرابع المقدم من أستراليا إلى اتساق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، حيثما أمكن، مع الجزء 13-ألف من قانون حماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي في أستراليا. وطبقت مدعشقر مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في عملية لإنشاء مناطق محمية جديدة. وأبلغت السويد عن استعمال مجلس مصائد الأسماك السويدي لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية، وهو السلطة المسؤولة عن حفظ واستغلال الموارد السمكية في

السويد، والذي أصدر تقريراً عن كيفية تطبيق نهج النظام الإيكولوجي ومبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية في إدارة مصايد الأسماك. وقدمت حكومة اليابان معلومات عن الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية الريفية في اليابان. ويتسم نظام ساتوياما للمناظر الطبيعية، وهو نظام إنتاج اجتماعي-إيكولوجي تقليدي ياباني، يتسم بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. واعترافاً بإمكانية هذا الاستخدام للمناظر الطبيعية من أجل تعزيز رفاهية الإنسان والتنوع البيولوجي، يتم الآن اقتراح ما يسمى بمبادرة ساتوياما للترويج لإعادة بناء الصلات المستدامة وتعزيزها بين البشر والبيئة الطبيعية من خلال الاستخدام الأمثل والإدارة المثلى للأراضي والموارد الطبيعية. وتجرى حالياً عملية استشارية لإعداد المبادرة وإنشاء شراكة دولية كآلية دعم وزيادة التوعية لدعم تنفيذ الاتفاقية، ومن المقرر إطلاقها في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف.

ثالثاً - المسائل الرئيسية للاستخدام المستدام ومزيد من التطبيق لمبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية

48- حددت عدة أطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في تقاريرها الوطنية الرابعة، تحديات و/أو عقبات تواجه تنفيذ الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي. وترد أدناه قائمة بهذه العقبات:

(أ) **تعريف غير تشغيلي للاستخدام المستدام.** يمثل تطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية إلى مستوى يمكن لمستخدمي التنوع البيولوجي استعماله، مثل المزارعين والحراجيين، يمثل تحدياً. وتتمثل إحدى العقبات في أن مفهوم الاستخدام المستدام ليس واضحاً، ولا يوجد تعاريف تشغيلية مقبولة على نطاق واسع أو معايير ومؤشرات داخل القطاعات ذات الصلة؛

(ب) **عدم وجود معايير ومؤشرات لتنفيذ السياسات والبرامج والإدارة التكيفية.** تم إدراج الاستخدام المستدام في معظم الاستراتيجيات والخطط الوطنية؛ غير أنه لا توجد مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز، مما يعرقل الإدارة التكيفية؛

(ج) **عدم وجود أنظمة دائمة لرصد استخدام التنوع البيولوجي.** تفتقر عدة أطراف إلى نظام دائم لرصد حالة التنوع البيولوجي واستخدام التنوع البيولوجي، ونتيجة لذلك، تواجه صعوبات في تقييم الدرجة التي يؤثر بها استخدام التنوع البيولوجي في حالة التنوع البيولوجي. وتعرقل المعرفة المحدودة عن المستويات الحالية لحصاد موارد كثيرة، مثل النباتات الطبية، وضع مستويات للاستخدام ومؤشرات لقياس التقدم المحرز؛

(د) **عدم كفاية المعارف.** في كثير من الحالات، كان الأساس العلمي غير كاف لعملية صنع القرار السليم بشأن الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية. وبينما يمكن تخطي الفجوات في المعرفة بشأن النهج التحوطي والإدارة التكيفية بشكل مؤقت، فما زالت هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لتحسين الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، ولرصد آثار استخدام الموارد الطبيعية؛

(هـ) **عدم وجود تجانس بين خطط الإدارة وخطط الحفظ.** بالرغم من تحديد أهداف في برامج مختلف القطاعات للاستخدام والإنتاج، فهي لا تغطي الاستخدام المستدام بشكل جيد. وقد لا تتضمن خطط الإدارة المتاحة للموارد الطبيعية، مثل هيئات المياه والغابات والصيد والأحياء البرية، تدابير لضمان الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

(و) **صعوبة إيجاد وسائل بديلة للإعاشة.** توجد عقبات في الغالب بالنسبة لمجتمعات السكان لإيجاد سبل معيشة بديلة تمكنها من تخفيض الضغوط على إستدامة الموارد؛

(ز) **عدم إنفاذ القانون.** بالرغم من أن معظم الأطراف أبلغت في تقاريرها أنها صدقت على اتفاقية CITES، فقد أشير إلى عدم تنفيذ الاتفاقية كعقبة رئيسية تواجه الاستخدام المستدام. وهناك صعوبة لإيجاد القدرات والموارد لإنفاذ القوانين بشأن الصيد غير المشروع؛

(ح) **عدم ملاءمة الأطر الاقتصادية الحافزة للتشجيع على الاستخدام المستدام.** ثمة حاجة إلى وسائل أفضل لتقييم خدمات النظام الإيكولوجي، وتصميم التدابير الحافزة التي تيسر الاستخدام المستدام، وتقلل الحوافز الضارة التي تسهم في فقدان التنوع البيولوجي؛

(ط) **عدم وجود التزام ورؤية سياسية.** ويرجع ذلك في الغالب إلى فهم سيء للمنافع والسلع والخدمات التي يقدمها التنوع البيولوجي، ومساهمتها في التنمية المستدامة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص في القيادة وإعطاء أولوية وطنية متدنية للاستخدام المستدام؛

(ي) **عدم كفاية الموارد المالية، والموارد البشرية والتقنية والقدرات.** أشير إلى ما يلي باعتباره يمثل عقبات: عدم كفاية الموظفين وعدم أهليتهم؛ ونقص الحوافز للموظفين المتفانين في عملهم؛ وعدم استمرار الموظفين المدربين وتغيير الموظفين. ومن شأن الموارد المالية المحدودة والوسائل غير الكافية أن تعرقل إنفاذ الحميات القانونية (واتفاقية CITES) وكذلك على سبيل المثال، وضع خطط إدارة للمناطق المحمية.

49- تتضمن الفرص لتعزيز الجهود الجارية، ضمن جملة أمور ما يلي: تحديد مؤشرات أداء مجدية؛ وضع معايير لتطبيق مبادئ أديس أبابا وخطوطها الإرشادية؛ نهج مبسطة ومحسنة لتنفيذ هذه المبادئ والخطوط الإرشادية؛ معالجة حوافز الاستخدام المستدام؛ وبناء القدرات. ويرد في القائمة التالية ملخص لاحتياجات بناء القدرات من أجل التغلب على العقبات التي تم تحديدها:

(أ) **بناء المعرفة بأساليب الإدارة التكيفية من خلال تدريب الموظفين.** تشمل أهداف التدريب تعزيز فهم أكبر للإدارة التكيفية وبناء القدرات في مجال إعداد واستخدام المؤشرات وطرق الرصد (بما في ذلك الوسائل على مستوى المجتمع) لقياس الاستخدام المستدام؛

(ب) **إعداد مؤشرات للأداء.** هناك ضرورة لإيجاد مؤشرات أداء لتقييم التقدم المحرز بطريقة موثوقة. ويمكن إيلاء الاعتبار لتقييم مدى استعمال المؤشرات القائمة؛

(ج) **تسهيل الحصول على المعلومات العلمية من خلال تحسين إدارة المعلومات.** يمكن أن يشمل ذلك نظام للمعلومات أو قاعدة بيانات للمعلومات القائمة بشأن الاستخدام المستدام، ومنشورات ومشاريع لإجراء البحوث؛

(د) **إقامة تعاون إقليمي لمعالجة الاحتياجات من المعلومات العلمية.** يمكن أن تتعاون شبكة إقليمية تجمع المؤسسات والجامعات أو المختبرات العاملة في مختلف القطاعات (مصايد الأسماك، الحراجة، الزراعة وخلافه) في معالجة احتياجات إدارة المعلومات في مجال خبرة كل قطاع، لتجنب الإزدواجية وضمان تغطية جميع

الاحتياجات المهمة لإجراء البحوث. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق والحوار مع الكيانات الإدارية، وتبادل المعلومات.

مرفق

التوصيات على المستويين الوطني والدولي نحو استخدام أكثر استدامة لحيوانات الأدغال

اجتمع فريق الاتصال المعني بحيوانات الأدغال¹² التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي في بوينس آيرس، من 15 إلى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009، واعتمد التوصيات التالية لتحسين إستدامة حصد لحوم حيوانات الأدغال:

المستوى الوطني

1- زيادة القدرة على إجراء تقييم كامل لمسألة لحوم حيوانات الأدغال لأغراض السياسة والتخطيط. ينبغي أن تجري الحكومات تقييما لدور لحوم حيوانات الأدغال ومنتجات الحيوانات البرية الأخرى في الاقتصادات الوطنية والمحلية فضلا عن الخدمات الإيكولوجية التي تقدمها الأحياء البرية والتنوع البيولوجي كخطوة ضرورية نحو حفظ هذا المورد واستخدامه المستدام. ويمكن القيام بهذا العمل من خلال ما يلي:

(أ) إبراز تطورات سوق لحوم حيوانات الأدغال القائمة تمهيدا لإدارة هذه السوق على أسس سليمة بدرجة أكبر؛

(ب) زيادة القدرة على رصد مستويات حصد لحوم حيوانات الأدغال واستهلاكها في الإحصاءات الوطنية من أجل توجيه السياسة والتخطيط على نحو أفضل؛

(ج) إدماج تقييم واقعي ومفتوح لاستهلاك الأحياء البرية ودورها في أساليب العيش في مستندات السياسة والتخطيط الرئيسية.

2- إشراك القطاع الخاص والصناعات الاستخراجية. ينبغي أن تكون إدارة الأحياء البرية، بما فيها إدارة أنواع حيوانات الأدغال، جزءا أساسيا من خطط إدارة أو خطط أعمال الصناعات الاستخراجية (النفط، والغاز، والمعادن، والأخشاب، وخلافه) التي تعمل في النظم الإيكولوجية للغابات المدارية وشبه المدارية والأراضي الرطبة والسافانا.

3- الحقوق والحيازة، والمعارف التقليدية. ينبغي، كلما كان ذلك ممكنا، نقل حق الحصول والحقوق وما يرتبط بها من مساءلة، فضلا عن مسؤولية الإدارة المستدامة لموارد الأحياء البرية، نقلها إلى أصحاب المصلحة المحليين ممن لهم مصلحة في الإبقاء على الموارد ويمكنهم تقديم حلول مستدامة مرغوب فيها. وينبغي تنمية قدرات هذه المجتمعات المحلية وتعزيزها لضمان تمتعهم بالقدرة على ممارسة هذه الحقوق. ويمكن تعزيز حفظ موارد الأحياء البرية واستخدامها المستدام من خلال إدماج المعارف التقليدية في نظم الإدارة والرصد، فضلا عن

¹² عقد الاجتماع بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، والمجلس الدولي للصيد وحفظ الأحياء البرية (CIC).

التشجيع على استعمال أفضل طرق الصيد الإنسانية الأقل ضررا من الوجهة البيئية والأكثر فاعلية من منظور التكلفة (مثل أساليب الصيد التي تركز على أنواع معينة).

4- استعراض السياسات والأطر القانونية الوطنية. على الدول الواقعة ضمن نطاق أنواع حيوانات الأدغال أن تستعرض سياساتها وأطرها القانونية القائمة المتعلقة بحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام. ويوصي كلما كان ذلك ممكنا، بوضع سياسات وتنمية قدرات ونظم إدارة تدعم الصيد الشرعي والمستدام للأنواع المستهدفة (أي الأنواع الشائعة والولودة) بشكل صارم خارج المناطق المحمية وخارج الأنواع المحمية. وينبغي أن يتأكد الاستعراض مما يلي:

(أ) تماسك أطر السياسة والأطر القانونية من خلال تعميم حفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام في مختلف الممارسات القطاعية والتخطيط الوطني؛¹³

(ب) أن تكون خطط الإدارة عملية وممكنة بالنسبة للأنواع القابلة للصيد فضلا عن الأنواع الواجب حمايتها على نحو صارم (مثل الأنواع المعرضة للانقراض)؛

(ج) نهج واقعية للإنفاذ تكون فيها تدابير المراقبة متنسقة مع القدرات؛

(د) ترشيد النصوص القانونية والتنظيمية لتعكس الممارسات الفعلية بدون المساس بأهداف الحفظ الرئيسية؛

(هـ) التشجيع على صيد الأنواع الأقل تعرضا للخطر (مثل الأنواع عالية الخصوبة) مع التشجيع على المبادلات لتعزيز حماية الأنواع المعرضة للخطر بدرجة كبيرة.

5- الإدارة على مستوى المناظر الطبيعية. يعتبر وجود شبكة فعالة ومتناسكة من المناطق المحمية ضروريا لضمان الحفظ الفعال للأحياء البرية، بما فيها الأنواع المعرضة للخطر. كما تعتبر أعداد الأحياء البرية خارج المناطق المحمية ضرورية، وينبغي ممارسة الإدارة على أوسع نطاق ممكن في المناظر الطبيعية.

6- العلم. ينبغي أن تتخذ قرارات الإدارة على أساس أفضل النتائج العلمية المتوافرة ذات الصلة، وكذلك على أساس إتباع النهج التحوطي. وتعتبر البحوث الإضافية حيوية وهناك حاجة إلى معلومات أفضل. وينبغي إعداد وتنفيذ نظم رصد مناسبة لصيد حيوانات الأدغال والاتجار بها على المستوى الوطني، والسماح بمقارنة حصدها والاتجار بها على المستوى الإقليمي. وينبغي إعداد وتنفيذ وسائل تقييم حالة الأعداد العادية والمقارنة. وينبغي إتاحة معلومات جديدة وموثوقة عن أعداد الأنواع المستخدمة ومستويات الاستخدام والاتجار بها للنظر فيها ضمن عملية القائمة الحمراء التابعة للاتحاد الدولي للحفظ.

7- الإحلال وتدابير التلطيف الأخرى. يعتبر تطوير أغذية بديلة ومصادر دخل بديلة ضروريا لأن الأحياء البرية لا يمكن استخدامها باستدامة بمفردها لمساندة احتياجات أساليب العيش الحالية أو المستقبلية، ومن غير المرجح أن تكون تدابير التلطيف هذه (الزراعة، تربية الماشية، وإنسال الحيوانات الحبيسة، وخلافه) فعالة بمفردها

¹³ وتشمل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، وخطط إدارة الغابات، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والبرامج الوطنية للغابات، وتدابير التخفيف الوطنية المناسبة، وبرنامج العمل الوطنية للتكيف، و REDD-PIN، وخطط العمل الوطنية لحيوانات الأدغال، والخطط وقواعد التنظيم الوطنية لإدارة الأحياء البرية، والخطط الوطنية لإدارة وحفظ الأنواع المعنية.

في حفظ موارد الأحياء البرية. وعلى المدى الطويل، لا يوجد بديل للإدارة السليمة لمورد ما من أجل حمايته وإكثاره، حسبما هو ملائم.

8- بناء القدرات وزيادة التوعية. لتحقيق حفظ موارد الأحياء البرية واستخدامها المستدام، ينبغي بناء القدرات وزيادة التوعية العامة على المستويين الوطني والمحلي عبر مجموعة من الموضوعات، بما فيها: الحوكمة وإنفاذ القانون، ورصد وإدارة الأحياء البرية، وبدائل لأساليب العيش، والتعاون عبر قطاعات الحكومة والقطاع الخاص والقطاع العام.

9- الصحة. في الحالات التي يحدث فيها صيد الأحياء البرية والاتجار بحيوانات الأدغال، ينبغي أن تشدد معلومات الصحة العامة المناسبة وبناء القدرات على منع الأمراض من أجل التخفيف من المخاطر وحماية صحة الإنسان والحيوان على السواء. وفي مناطق الاتجار بحيوانات الأدغال، من الضروري إيجاد تدابير للرقابة الصحية والأمن البيولوجي لمنع بيع اللحوم المصابة بأمراض أو المنتجات الحيوانية التي يمكن أن تساهم في نشر مسببات الأمراض (بما فيها الأمراض المعدية والطفيليات الجديدة) بين الأحياء البرية والأرصدة المستأنسة والإنسان. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى رصد الأحياء البرية والحيوانات المستأنسة، وصحة الإنسان، وينبغي وضع وتنفيذ تشريعات وقواعد تنظيمية وتدابير إنفاذ من أجل خفض تهديد الأوبئة الحيوانية الناشئة عن الإصابات الجديدة.

10- تغيير المناخ. ينبغي أن تأخذ الآليات مثل REDD+ في الحسبان أهمية الأحياء البرية بالنسبة لصيانة نظم إيكولوجية صحية وخدمات إيكولوجية سليمة وكذلك لدوام أرصدة الكربون في الغابات وقدرة الغابات على التكيف.

11- مناطق إدارة خاصة. ينبغي تعيين مناطق إدارة خاصة للأحياء البرية على المستويين الوطني والمحلي، تماثل مزارع الغابات الدائمة المعينة لإدارة موارد الأخشاب. ويمكن أن تنتشر هذه في أنظمة المناطق المحمية القائمة والمناظر الطبيعية المتعددة الاستخدام (مثل، مناطق إدارة الصيد أو أقاليمها).

المستوى الدولي

1- استراتيجيات وطنية ودولية لمعالجة مسألة حيوانات الأدغال. يمكن أن تتضمن هذه الاستراتيجيات ما يلي:

(أ) دعم وتعزيز الإرادة السياسية الوطنية لاتخاذ إجراءات بشأن حيوانات الأدغال الرئيسية والتزامات الحفظ القائمة؛

(ب) دعم وتعزيز الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة، وتشجيع الالتزامات والاتفاقات الجديدة المتعلقة بحفظ موارد الأحياء البرية العابرة للحدود والمشاركة وحفظها المستدام.

2- العمليات التشاركية. يدعو المجتمع الدولي الحكومات الوطنية إلى وضع أو تعزيز عمليات تشاركية وفيما بين القطاعات لصياغة وتنفيذ إدارة وصيد أنواع حيوانات الأدغال على نحو مستدام.

3- عمليات السياسة. ينبغي أن يسعى الشركاء الدوليون إلى دمج استراتيجيات حفظ الأحياء البرية بفاعلية من أجل الإستدامة طويلة الأجل في عمليات وضع سياسات التنمية المدعومة دولياً، مثل استراتيجيات الحد من الفقر.

4- آثار التجارة الدولية على الموارد الطبيعية. ينبغي أن تأخذ عمليات وضع السياسات الدولية والمؤسسات التي تتعلق بالتجارة والتنمية خطوات لتحسين تقييم آثار الاستخراج والتجارة على الموارد الطبيعية والتخفيف من هذه الآثار على الأحياء البرية والطلبات الناتجة عن ذلك للحصول على حيوانات الأدغال، مثل الأخشاب، والأسماك، والمعادن والنفط وخلافه.

5- الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال البرية. يساور المجتمع الدولي قلق إزاء التهديد المحتمل للأنواع البرية نتيجة لتأثير زيادة التجارة الدولية بلحوم حيوانات الأدغال على أعداد الحيوانات البرية، ولا يشجع على الاتجار الدولي بلحوم حيوانات الأدغال التي يتم حصادها بطريقة غير قانونية.

6- بيئة السياسة الدولية. في سبيل تعظيم إستدامة الصيد، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي تكامل الإجراءات الوطنية والدولية والمحلية لبناء شراكات بين المنظمات والمؤسسات من أجل ما يلي:

(أ) تنمية القدرة على الإنفاذ؛

(ب) وضع وتنفيذ مصادر بديلة للبروتين ومصادر دخل بديلة؛

(ج) زيادة التوعية والتعليم بخصوص صيد حيوانات الأدغال والاتجار بها.

وتتطوي هذه الإجراءات جميعها على تشجيع المجتمعات على الإدارة المستدامة لموارد الأحياء البرية لديها وتخفيض الطلب على لحوم حيوانات الأدغال.

7- العلم الدولي. ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي البحوث في مجال النظام الإيكولوجي على إرشاد السياسات المستقبلية، مع التركيز على الإحياء الطبيعي للغابات، بما في ذلك الدور الذي تلعبه مصادر نثر البذور مثل القردة وطيور الصيد، وترميز الحمض النووي بالأعمدة المتوازية، والأنواع الرئيسية، ونقل الأمراض والآثار على تغير المناخ.

8- الحوافز. ينبغي أن تأخذ الآليات المالية والمدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي، مثل REDD، أن تأخذ في الحسبان أهمية تشغيل النظام الإيكولوجي ودور حيوانات الغابات في صحة الغابات وقدرتها على التحمل.

9- إصدار شهادات الحراجة. ينبغي أن تأخذ خطط إصدار شهادات الحراجة في الحسبان حفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام من أجل صيانه نظم إيكولوجية سليمة للغابات.
